

لجنة أهالي المخطوفين تنظم

لقاء حوار "إلى متى؟"

نيسان ٢٠٠٦ - العدد ٢٢٢٩ - شؤون لبنانية - صفحة ٩

لمياء حمود

توافدوا أمس بالعشرات إلى "سيتي سنتر" في ساحة الشهداء للمشاركة في اللقاء الحواري "إلى متى؟" الذي نظّمته لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في ذكرى ١٣ نيسان.



جاءوا وكلهم أمل في معرفة معلومة جديدة تبدد شكوكهم في مصير أبنائهم، ولكنهم خذلوا إذ اعترضوا على ما جاء على لسان الرئيس السابق

بن للاستقصاء عن مصير المفقودين والمخطوفين العميد الركن المتقاعد سليم أبو اسماعيل، لاعتبار بن في عداد الأموات.

مديرة الحوار ماري روز زلزل، لفت أبو اسماعيل إلى ان الاستثمارات التي شكلتها اللجنة تشير إلى ١٧ ألفاً كما تشير لجنة المخطوفين. وتحدث عن مهمته في التحقيق من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠. وعرض لمقترحات اللجنة التي لم تتبناها الحكومة لأسباب اقتصادية وهي تخصيص مبلغ لورثة والايغاز لوزارة الشؤون بتكليف من يلزم لرعاية شؤون عائلات المخطوفين، وتثبيت لوحة رخامية على إحياء لذكرى المفقودين وعبرة للأجيال القادمة.

رجيا في جامعة القديس يوسف مسعود يونس مداخلة بعنوان "سؤال المخطوفين واحتمالات الوطن"، بقه الرهينة الفرنسية ميشال سورا. وركز على أهمية معرفة مصير المفقودين والمخطوفين خوفاً على

نوفل ان موضوع مفقودي وضحايا الحرب يشبه ثقباً اسود كبيراً من ناحية المقابر الجماعية فكلمة حقيقة.

أخذ في الاعتبار موضوع المقبرة الجماعية في ملف المفقودين وخصوصاً بعد العثور على بعض المقابر في محيط وزارة الدفاع. وفي الفترة الأخيرة، برز كلام وإشاعات عن وجود مقابر في المناطق كافة عن خمسمئة مقبرة جماعية ولكن لم تثبت صحة الأقوال حتى الآن.

على الدولة استناداً إلى مسؤولياتها ان تشكل لجنة أطباء شرعيين متخصصين بالحمض النووي (ءخ) ، الوسائل المتطورة في هذا الإطار وتمكنهم من الاستعانة بخبرات ومختبرات أجنبية موثوقة.

متوفرة لدى ذوي معظم المفقودين تؤكد وجودهم في السجون السورية أو كانوا قد تعرضوا للتوقيف خابرات السورية في لبنان أو سوريا. وطلب عدم تضييع فرصة حل ملف المفقودين.

مخبر في جلسة النقاش على عدم الحديث في ملف المفقودين عن الأرقام لأن من واجب الدولة التفتيش واحداً فقط.

الأولى تقع على القضاء كما تقع على السلطتين التشريعية والتنفيذية لبت الموضوع.